بقوله فضلة ويكفيه ان يقال هو وجيه بما سبق لا
ينافي حوجيه بما ذكرلان المنافاة انما هي في الا
خراج لا في الخروج لكونه يلزم عليه تحصيل
الحاصل الا ان اريد به الحكم بالخروج فلا منافاة
ايضا تدبر قوله نحو كل رجل وضيعته انما لم
يستقيم هذا على تقدير العموم مثلا اما على
تقديره مفردا معطوفا على ضميره ما بعد
الواو فلا يكون خارجا بما ذكر كما هو ظاهر قوله
فلا يجوز النصب فيه اي في هذا المثال الاخير
قوله خلافا للصيمري بفتح الميم وضمها قوله
نحو هذا لك واباك بالموحدة اي فانه تركيب
فاسد قوله فلا تتكلم به اي لانه لم يسمع بل
ينبغي ان يقال هذا لك ولابيك قوله
خلافا لابي علي اي فانه اجاز مثل ذلك بناء على
مذهبه من الاكتفاء في نصب المفعول معه
بالعامل المعنوي كاسم الاشارة والتنبيه
وبالظرف والمجرور قوله فسيأتي بيانه
اي في قول الناظم وبعد ما استفهام او كيف
نصب بفعل كون مضمر بعض العرب قوله
وشبهه يشتمل الصفة المشبهة واسم
التفضيل فانهما لا ينصبان المفعول معه

كما تقدم

كما تقدم قوله متعلق بسبق الظاهر انه ليس
المراد انه ظرف لغو بل المراد انه حال من فاعل
سبق العائد على ما وصح قوله متعلق بسبق
لان عامل الحال هو عامل صاحبها قوله
لوجب اتصال الضمير بها اي لصح اتصاله وليس
المراد لوجب ان لا يليها الا الضمير اذ لا يمتنع انفصال
الحروف العاملة بالاسم الظاهر افاده البهوتي
او المراد وجوب الاتصال اذا وليها الضمير اي
عدم جواز الانفصال ولا ترد الا الاستثنائية
فانها لما لم يجز اتصال الضمير بها لان الا
نفصال ملتزم مع التفريغ المحقق او المقدر
فالتزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على
سنن واحد وسيأتي بيان ذلك في بابه ورد
كونها ناصبة ايضا بانه لو كان كذلك لم يشترط
تقدم فعل او شبهه وهو ظاهر قوله
فهي حينئذ اي حينئذ عملت قوله غير
منزل منزلة الجزء اشار به الى ان المختص با
لاسم اذا انزل منزلة الجزء لا يعمل كها التنبيه
وال قوله ولا بالخلاف معطوف على قوله النصب
بالواو وهو قول ثالث للكوفيين وكان
الاولى تاخيره وذكره قبيل قوله وتناول لان

Copyright © King Saud University